تحسن السيولة في ثاني جلسات الـ«بوست ترايد»

- بلغت قيمة التداولات أمس 9,86 ملايين دينار بنمو 73٪ عن سيولة الأحد البالغة 5,7 ملايين.
- الدقائق العشر الأخيرة تنقذ «السعري» من التراجع وتدفعه للارتفاع 0,2٪.
- سهم «الامتياز» يسجل أكبر وتيرة نمو يومي منذ مارس ويستحوذ على 20٪ من التداولات.
- تراجعات أسمنت الكويت والأنظمة الآلية اقتربت من الحد الأقصى للتغير البالغ 20٪.

سندات «المركزي» تضاعفت 8 مرات في 10 سنوات إلى 2,8 مليار دينار بنهاية مارس

«المركزي» سحب السيولة الزائدة والبنوك اختارت مخاطرة وعائداً أقل

المحلل المالي

أدار بنك الكويت المركزي السيولة المحلية خلال السنوات العشر الماضية مستهدفا تقليل المخاطر بعد الأزمة المالية العالمية، وعلى الرغم من تحرير ودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» والتي قابلتها زيادة في الودائع الحكومية الا ان السياسة النقدية للبنك عمدت الى زيادة سندات بنك الكويت المركزي لتنظيم السيولة والتي تضاعفت 8 مرات في 10 سنوات لتصل 3 مليارات دينار بنهاية العام الماضي لسحب السيولة الزائدة وضمان زيادة أصول البنوك قليلة المخاطرة وان كانت منخفضة العائد مقابل انخفاض نسبي في اقراض الشركات.

وفي دراسة تحليلية خاصة لـ «الأنباء» تظهر كيفية ادارة بنك الكويت المركزي للسيولة المحلية من خلال إلقاء الضوء على قائمة المركز المالي للبنك وكذلك تطور سندات السيولة والتورق على مدار 10 سنوات خلال الفترة 2007 ــ مارس 2017.

9.5 مليارات دينار إجمالي الموجودات

في تحليل للميزانية العمومية لبنك الكويت المركزي خلال فترة السنوات العشر (2007ـ2017) يتبين ان اجمالي موجودات البنك المركزي تضاعف بحوالي 3 مرات من 3,59 مليارات دينار نهاية عام 2006 الى 9,53 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2017 ما يعادل متوسط نمو سنوي مركب نسبته 10٪.

99٪ من موجودات «المركزي» ودائع وأرصدة نقدية لدى مصارف أجنبية

51٪ تراجع سنوي في ودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» لتصل 2,08 مليار دينار

وتتألف موجودات البنك المركزي في معظمها من ودائع وأرصدة نقدية لدى المصارف الأجنبية التي تشكل نحو 99,3٪ من اجمالي الموجودات اي ما يساوي 9,46 مليارات دينار كما في نهاية شهر مارس 2017 مرتفعة من 3,52 مليارات دينار نهاية عام 2006. ومن الملاحظ انه خلال الربع الاول من السنة الحالية المنتهي في 31 مارس 2017 ارتفعت موجودات البنك المركزي بحوالي 467 مليون دينار مدفوعة بارتفاع قدره 601 مليون دينار في ارصدة البنك المركزي النقدية بعد ان كانت ارتفعت موجوداته خلال عام 2016 بمقدار 1,18 مليار دينار.

السندات أبرز المطلوبات

في الجهة المقابلة من الميزانية العمومية للبنك المركزي تتوزع المطلوبات على عدة حسابات منها ودائع البنوك المحلية وسندات البنك المركزي والنقد المتبادل وحسابات الحكومة ورأس المال. بتاريخ 31 مارس 2017.

شكلت ودائع البنوك المحلية لأجل وتحت الطلب والتورق المقابل لدى البنك المركزي مجتمعة حوالي 22٪ من اجمالي مطلوبات البنك المركزي اي ما يعادل 2,08 مليار دينار بعد ان كانت بلغت 4,25 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2016 مما يدل على سياسة البنك المركزي في تحرير الودائع وتوفير السيولة لدى البنوك المركزية من جهة، والتعويض عن ودائع البنوك المحلية بتعزيز ودائع (حسابات) الحكومة من جهة اخرى والتي ارتفعت بحوالي 1,03 مليار دينار خلال الفترة ذاتها وايضا اتاحة الفرصة للبنوك للاكتتاب في السندات والتورق التي يصدرها البنك المركزي والتي ايضا ارتفعت بحوالي 995 مليون دينار ليسجل رصيدها نهاية شهر مارس 2017 حوالي 2,82 مليار دينار اي ما يعادل 29,6٪ من مطلوبات البنك المركزي.

كما بلغ النقد المتداول 1,65 مليار دينار بينما سجلت حسابات الحكومة لدى المركزي 1,62 مليار دينار الأعلى خلال السنوات العشر الماضية.

تضاعفت ودائع البنوك المحلية لأجل وتحت الطلب لدى البنك المركزي ثلاث مرات منذ عام 2006 من 959 مليون دينار الى 2,08 مليار دينار نهاية شهر مارس 2017 وبمتوسط نمو سنوي مركب نسبته 8٪ مما يدل على التطور الايجابي لسيولة القطاع المصرفي والنمو الملحوظ في قاعدته التمويلية خلال السنوات العشر الماضية.

والملاحظ خلال الربع الأول من عام 2017 انخفاض ودائع البنوك المحلية لدى البنك المركزي وعلى اساس سنوي (مقارنة مع مارس 2016) بحوالي 2,16 مليار دينار من 4,25 مليارات دينار نهاية شهر مارس 2016 الى مستواها الحالي عند 2,08 مليار دينار.

أما النقد المتداول في النظام المالي الكويتي ايضا تضاعف 3 مرات خلال السنوات العشر الماضية من 805 ملايين دينار الى 1,65 مليار دينار نهاية شهر مارس 2017.

سحب السيولة الزائدة

أما بالنسبة للسندات المصدرة من البنك المركزي والتي تعتبر عنصرا أساسيا في السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التحكم بالسيولة لدى القطاع المصرفي وتحديد اسعار الفائدة وإيجاد فرص لتوظيف السيولة الفائضة في النظام المالي ومواءمة سيولة البنوك المتضخمة وسد النقص في منافذ التمويل امام البنوك المحلية.

بلغ رصيد سندات بنك الكويت المركزي المكتتب فيها من قبل البنوك المحلية كما في نهاية شهر مارس 2017 نحو 2,82 مليار دينار بعد ان سجلت 3 مليارات دينار نهاية عام 2016 وتضاعفت 8 مرات منذ عام 2006 حيث بلغت حينها 356 مليون دينار نتيجة سياسة بنك الكويت المركزي في سحب السيولة الزائدة في القطاع المصرفي وتوجه البنوك لتوظيف سيولتها في أدوات مالية ذات عائد منخفض وقليلة المخاطر بدل الإقراض للقطاع الخاص.

سندات بنك الكويت المركزي

بلغ اجمالي السندات المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي استحقاق 3 أشهر خلال عام 2015 نحو 4,1 مليارات دينار بمتوسط اسعار فائدة سنوية نسبتها 0,76٪ ولكن ارتفعت وتيرة الإصدارات في عام 2016، حيث بلغت الإصدارات الجديدة 5,31 مليارات دينار وبمتوسط اسعار فائدة سنوية نسبتها 1,02٪. اما خلال الربع الاول من عام 2017 فقد بلغ اجمالي السندات المصدرة استحقاق 3 أشهر حوالي 1,44 مليار دينار وبمتوسط اسعار فائدة سنوية نسبتها 1,33٪.

بينما صدر البنك المركزي سندات استحقاق 6 أشهر خلال عام 2015 قيمتها 1,85 مليار دينار بمتوسط فائدة سنوية 0,89٪ ومن بعدها ارتفعت الاصدارات الجدية الى 2,35 مليار دينار خلال عام 2016 بمعدل فائدة سنوية 1,145٪ اما خلال الربع الاول من عام 2017 فقد بلغت قيمة اصدار سندات استحقاق 6 اشهر حوالي 900 مليون دينار وارتفعت ايضا اسعار الفائدة المدفوعة عليها الى 1,46٪ وذلك بالتزامن مع رفع سعر خصم بنك الكويت المركزي. وبالتالي يكون البنك المركزي قد صدر اجمالي سندات (اجل 3 و6 اشهر) خلال الربع الاول 2017 بقيمة 2,06 مليار دينار مقابل اصدارات جديدة خلال عامي 2016 و2015 قيمتها 7,6 مليارات و6 مليارات دينار على التوالي.

وقد صدر بنك الكويت المركزي منذ عام 2011 سندات استحقاق 3 اشهر بقيمة 26,33 مليار دينار بمتوسط اسعار فائدة سنوية نسبتها 0,88٪ وسندات استحقاق 6 اشهر قيمتها 11,78 مليار دينار بمتوسط فائدة سنوية نسبتها 1٪ وبالتالي يكون اجمالي السندات المصدرة من البنك المركزي والتي اكتتبت بها البنوك المحلية في 6 سنوات حوالي 38,1 مليار دينار وذلك للتحكم بالسيولة في النظام المصرفي وتحديد اسعار الفائدة وإيجاد فرص لتوظيف السيولة الفائضة لدى البنوك الكويتية.

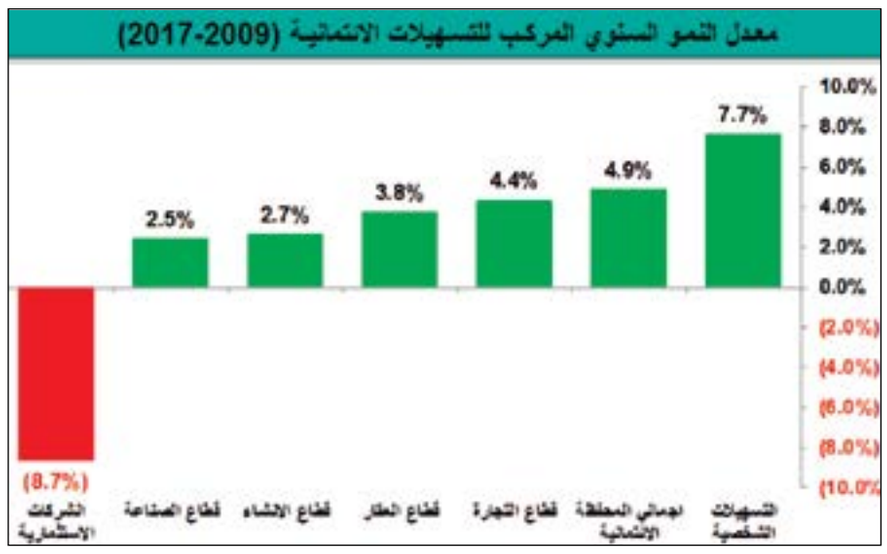

الإفصاح عن غرض التحويل و4 أيام للاستلام

ضوابط رقابية جديدة على تحويلات الوافدين

محمود فاروق

في الوقت الذي يدعو فيه نواب بمجلس الأمة لفرض ضريبة على تحويلات الوافدين المالية، كشفت وثيقة حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن ضوابط جديدة لنظام التحويلات المالية للوافدين في الكويت، تضمنت ضرورة التعريف بالغرض من التحويل، وإضافة خانة جديدة بالنظام تسمى تاريخ الاستحقاق، حيث تمر فترة زمنية على المبلغ المحول تصل من 3 إلى 4 أيام داخل البنك قبل أن يتسلمها الشخص المستفيد من التحويل، بالإضافة إلى الإفصاح عن الراتب الشهري للشخص المحول.

وسببت الضوابط الجديدة ارتباكا في أوساط العاملين وسوق الصرافة، حيث أكدوا أنه لم يعد بإمكان ذويهم تلقي الأموال إلا بعد مرور أيام عدة من تحويلها، فيما قال مسؤول مصرفي في الكويت إن هذا التطور جاء بناء على تعليمات من الجهات الرقابية في الدول المستقبلة للتحويلات وذلك من منطلق تطبيق نظام الرقابة المسبقة على جميع التحويلات المالية.

وأعرب مسؤولون في شركات صرافة عن انزعاجهم من التعليمات الأخيرة، مشيرين إلى أنها أربكت عمليات التحويل منذ يوم الخميس الماضي، وأدت إلى تراجع التعامل مع الشركات. وتعمل شركات الصرافة بتراخيص من وزارة التجارة، حيث يوجد نحو 41 شركة صرافة تخضع في الوقت نفسه لرقابة بنك الكويت المركزي.

وفي موازاة ذلك، يقول إبراهيم المشعل مدير عام في إحدى شركات الصرافة الكويتية إن نشاط شركات الصرافة مهدد بالانحسار، لاسيما أن القيود على التحويلات أو الحديث عن فرض رسوم عليها، يدفع الوافدين إلى قنوات غير رسمية للتحويل، بعيدا عن شركات الصرافة والبنوك.

ارتباك في شركات الصرافة وتأخر في وصول الحوالات

الضوابط الجديدة على تحويلات المصريين بناءً على طلب «المركزي المصري»

غير أن مسؤولا كويتيا فضل عدم الإفصاح عن هويته، قال إن الضوابط الجديدة للتحويلات إلى مصر جاءت بناء على طلب من المركزي المصري، والذي يرغب في منح البنوك المصرية فرصة للتأكد من البيانات الخاصة بالتحويلات.

ويسود أوساط العاملين الأجانب في الكويت قلق من المقترحات المتزايدة في الفترة الأخيرة من نواب في البرلمان بفرض قيود ورسوم على التحويلات المالية من البلد الذي يعمل به أكثر من 3 ملايين وافد.

وعادت مقترحات فرض رسوم على تحويلات العاملين الأجانب في الكويت إلى البرلمان من جديد، بعد بضعة أشهر من الهدوء، وذلك حينما أعلنت النائبة صفاء الهاشم، في وقت سابق من مايو الجاري، عن تقدمها باقتراح قانون لتحصيل رسوم بنسبة 5٪ من قيمة جميع التحويلات المالية إلى الخارج.

وكان النائب الكويتي فيصل الكندري قد تقدم، في مايو 2016، باقتراح قانون ينص على أن تفرض ضريبة تصاعدية على تحويلات الوافدين، لتكون بواقع 2٪ لما دون الـ 100 دينار و4٪ للمبالغ من 100 حتى 499 دينارا و5٪ للمبالغ الأعلى من 500 دينار.

وجاءت المطالب المتلاحقة من قبل نواب في البرلمان بفرض قيود على التحويلات المالية للوافدين، في وقت اتخذت فيه الحكومة الكويتية قرارات عدة تتعلق بخفض بدلات شرائح من العاملين الأجانب، وزيادة رسوم الإقامة والكهرباء والماء والعلاج.

لكن الخبير الاقتصادي ثامر الصالح رأى أن الإجراءات الاحترازية التي طلبها بنك الكويت المركزي من شركات الصرافة تأتي لحماية الاقتصاد من التداعيات السلبية، والتي يمكن أن تنجم عن عمليات تحويل الأموال غير المشروعة، مضيفا أن المصلحة العامة تقتضي التدقيق والاستفسار عن كل تحويل.

ويضيف ان تعزيز الأدوات الرقابية على منظومة تحويل الأموال أمر مقبول ويستحق الإشادة، مبينا أن تنامي حجم عمليات غسل الأموال على مستوى العالم، دفع المعنيين في الدول إلى فرض قوانين وقيود على عمليات التحويل.

واكد أن ظاهرة التدقيق على قنوات تسيير الأموال صحية ولا غبار عليها، خصوصا في ما يتعلق بسياسة الحكومة في التعامل مع النظام النقدي للدولة.

225 مليون دينار عوائد

وبحسب بيانات عن صندوق النقد الدولي وبنك الكويت المركزي، فإن إجمالي تحويلات العاملين بالكويت بلغت خلال العام 2016 نحو 4,5 مليارات دينار تعادل 15 مليار دولار، حيث ستشكل متوسط العوائد الناتجة عن تطبيق الرسوم في حال قرارها نحو 225 مليون دينار.

ويقول مراقبون ان إجمالي العوائد التي تقدر بنحو 225 مليون دينار ستكون في حال استمرار التحويلات عند مستوياتها الحالية دون اللجوء الى القنوات غير الشرعية.

وتشهد تحويلات العاملين بالكويت حالة من التذبذب خلال السنوات الأربع الماضية، حيث سجلت ارتفاعا في عام 2016 بنحو 1,5٪، فيما سجلت خلال 2015 تراجعا كبيرا بنسبة 12٪ بالتزامن مع التراجعات الحادة التي سجلتها أسعار النفط.

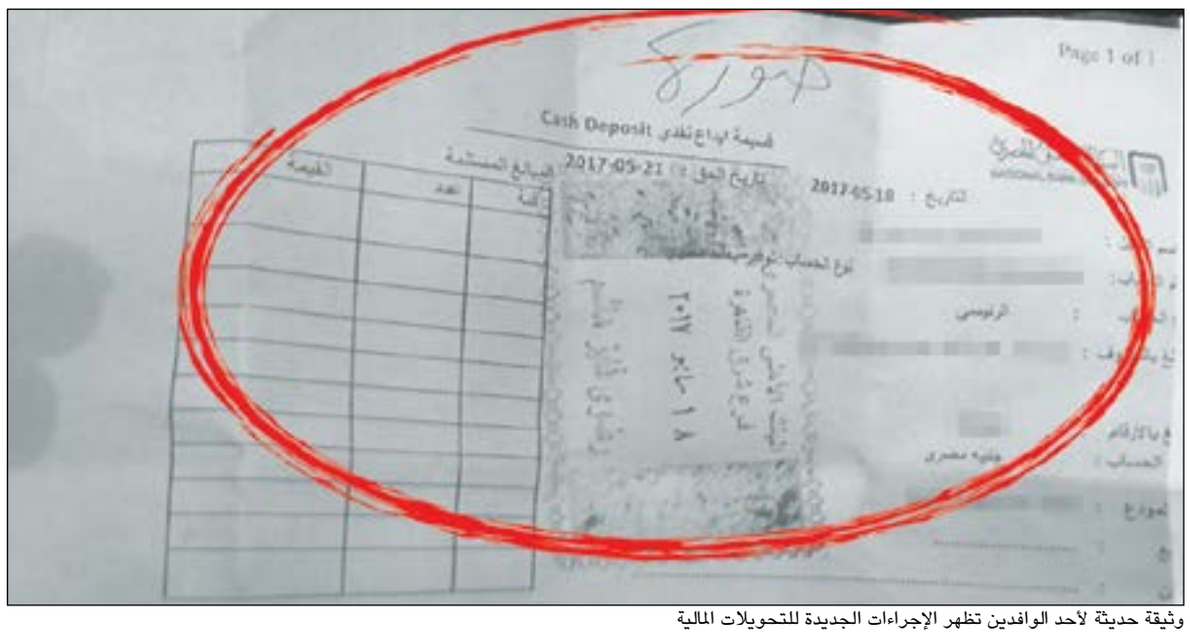

وثيقة حديثة لأحد الوافدين تظهر الإجراءات الجديدة للتحويلات المالية

أخبار البورصة

«الامتياز» تفسخ عقد بيع عقار بـ 10 ملايين دينار

أعلنت مجموعة الامتياز الاستثمارية، أنه تم فسخ عقد بيع عقار في الكويت بقيمة 10 ملايين دينار مع المشتري، لعدم تنفيذه الالتزامات المشار إليها في العقد.

يشار إلى أن الشركة أعلنت بنهاية يناير الماضي توقيعها عقد بيع عقار في مدينة الكويت بقيمة 10 ملايين دينار، متوقعة تحقيق أرباح بقيمة 100 ألف دينار من عملية البيع.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أنه سيتم اعتبار العقد كأن لم يكن.

وأنهى سهم الامتياز تداولات امس مرتفعا بنسبة 4,7٪ عند 154 فلسا ومتصدرا نشاط التداولات بالمستويات كافة، حيث حقق سيولة بـ 2,2 مليون دينار، و 14,3 مليون سهم.

ارتفاع أرباح «الكوت» 11٪

ارتفعت أرباح شركة «الكوت» للمشاريع الصناعية خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 10,7٪ على أساس سنوي بدعم من نمو المبيعات.

وبحسب النتائج، بلغت أرباح الشركة خلال الفترة 1,7 مليون دينار، مقابل أرباح الربع الأول من العام الماضي البالغة نحو 1,6 مليون دينار.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن ارتفاع أرباح الفترة يعود إلى نمو المبيعات وزيادة الأرباح التشغيلية.

وارتفع الربح التشغيلي للشركة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي إلى 2,4 مليون دينار، مقارنة بربح 1,8 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، بنمو نسبته 33٪.

«المدينة» تواصل زيادة ملكيتها في «السلام»

أظهرت إفصاحات البورصة أمس تغيرا في ملكيات كبار الملاك، حيث اشترت شركة المدينة للتمويل والاستثمار ومجموعتها ما نسبته 0,85٪ من أسهم شركة السلام بقيمة 124 ألف دينار، وأصبحت نسبة «المدينة» 7,3٪.

وتراجعت نسبة شركة الروضة الإقليمية العقارية في شركة زيما إلى 14,4٪ من 15,2٪، وذلك بقيمة 46 ألف دينار.

ورفعت شركة الشرق القابضة نسبة ملكيتها في شركة الثمار إلى 43,9٪ من 42,5٪ بنسبة 1,4٪ بقيمة 769 ألف دينار.